

29 March 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) '٢' من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: موضوع الاستعراض: تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التجارب الوطنية في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

موجز مدير النقاش

١ - في ١ آذار/مارس ٢٠١٢، أجرت لجنة وضع المرأة جلسة تحاور لمناقشة تجارب تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي اعتمدها اللجنة في دورتها الثانية والخمسين لعام ٢٠٠٨. ونظمت جلسة التحاور في شكل حلقتي نقاش، انصبت أولاهما على التجارب الوطنية في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها التي يركز عليها هذا التقرير. وعالجت حلقة النقاش الثانية تجارب المنظمات الدولية والشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها (انظر E/CN.6/2012/CRP.6).



٢ - وأدار حلقة النقاش السيد كارلوس غارسيا غونزاليس (السلفادور). وشارك في الحلقة السيد غيرهارد ستيفر، المدير العام للميزانية في وزارة المالية (النمسا)، والسيد محمد الشفيقي، مدير الدراسات والتوقعات المالية في وزارة الاقتصاد والمالية (المغرب)، والسيدة ماريا ألميدا، نائبة الوزير، وزارة المالية (إكوادور)، والسيدة إينغ كانتا بافي، وزيرة شؤون المرأة (كمبوديا).

٣ - وفي عام ٢٠٠٨، حثت اللجنة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالاستعانة بالموارد الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في السياسات الاقتصادية والإدارة المالية العامة؛ وتحديد تكلفة الخطط الوطنية للمساواة بين الجنسين وتوفير الموارد الكافية لتنفيذها؛ وتعزيز الأطر المؤسسية وآليات المساءلة وبناء القدرات بغية إدماج المنظورات الجنسانية على نحو منهجي في السياسات والعمليات المتعلقة بالميزانية على جميع المستويات؛ وتعزيز تمويل المساواة بين الجنسين في عدد من المجالات القطاعية الاستراتيجية غير القطاعات الاجتماعية. ويبرز الموجز التالي أوجه التقدم الأساسية المحرز، ويشير إلى التحديات التي لا تزال ماثلة، ويعرض توصيات ترمي إلى تسريع تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها لعام ٢٠٠٨ على المستوى الوطني.

التقدم المحرز في التنفيذ

٤ - أفرزت المناقشة تأكيدا على أنه منذ اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها في عام ٢٠٠٨، يبذل عدد متزايد من البلدان جهودا من أجل تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في عمليات التخطيط والميزنة الوطنية. وطرأت أيضا بعض الزيادات في الاستثمارات في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي اللذين يحققان نفعاً مباشراً للمرأة، وفي الموارد المالية المخصصة لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وحيث إن أولويات الحكومات تنعكس في ميزانياتها الوطنية، فقد أكد المشاركون على أهمية كفاءة ربط أهداف المساواة بين الجنسين بوضوح بالميزانية. وتمثل أحد أوجه التقدم الرئيسية التي أبرزها المشاركون في الاعتراف أكثر فأكثر بأن السياسة المالية ليست محايدة جنسانيا وأنها تستلزم بالتالي اتخاذ تدابير مناسبة لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين وكفاءة تمكين المرأة وتحقيق نتائج على صعيد التنمية. وثمة أيضا تزايد في الاعتراف بأن تكلفة الجمود تجاه معالجة عدم المساواة بين الجنسين تكلفة عالية.

٥ - واتخذت خطوات من أجل تهيئة بيئة سياسة عامة مواتية لتمويل المساواة بين الجنسين، عن طريق وسائل منها مثلا اعتماد أحكام دستورية من أجل ضمان حقوق النساء.

ويتيح إصلاح القطاع العام والميزانية أيضا فرصا لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارها أولوية من الأولويات، وتحقيق نتائج تعزيز التكافؤ بين الجنسين. ويمكن أن تساعد نهج الميزنة القائمة على الأداء أو النتائج في تحديد سبل حشد الحكومات للموارد واستخدامها من أجل تلبية احتياجات المجتمع، ويمكن أن تشمل أهدافا صريحة ذات صلة بالنتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبناء على ذلك، أدمجت المنظورات الجنسانية في نظم التخطيط والميزنة الوطنية باعتبار ذلك جزءا من عمليات إصلاح نظم الإدارة المالية العامة واللامركزية والقطاع العام وإدارة المعونة.

٦ - ولاحظ المشاركون أنه على الرغم من التحديات التي تطرحها الأزمات الاقتصادية والمالية منذ اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها في عام ٢٠٠٨، وضعت بعض الحكومات سياسات ترتب المساواة بين الجنسين في عداد الأولويات من أجل بلوغ نتائج إنمائية فعلية وتحقيق النمو الاقتصادي. وقام عدد من البلدان بزيادة الميزانيات المخصصة للصحة والتعليم، واتخذت أيضا تدابير من أجل كفالة عدم تأثير تقليص الميزانيات في الموارد المخصصة للخدمات الأساسية والضمان الاجتماعي. وتعطى الأولوية أيضا إلى المساواة بين الجنسين على نحو متزايد في برامج تهيئة فرص العمل التي يستهدف بعضها النساء بالتحديد. وفضلا عن ذلك، تمت الاستعانة بآليات التنسيق التي تضم الشركاء الوطنيين والجهات المانحة والمجتمع المدني، باعتبارها أدوات فعالة لتحسين تمويل المساواة بين الجنسين عن طريق التعاون الإنمائي المتوائم مع الأولويات الوطنية فيما يخص المساواة بين الجنسين.

٧ - وتعززت أيضا إلى حد كبير المساعي الرامية إلى تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في استراتيجيات التنمية الوطنية من أجل كفالة تمويل أولويات المساواة بين الجنسين تمويلا كافيا في الميزانيات القطاعية والمحلية. وأبرز المشاركون الدور الحيوي لمختلف العناصر الفاعلة في إدماج منظور جنساني في نظم التخطيط والميزنة، ولا سيما وزارات المالية. وفي عدد من البلدان، يطلب الآن في التعليمات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالميزانية والمتخذة أساسا لإعداد الوزارات القطاعية لمقترحات الميزانيات أن تتضمن أهداف ونتائج المساواة بين الجنسين بشكل واضح فيها، بالإضافة إلى أهداف ومؤشرات محددة لرصد الأداء. واستجابة لذلك، تضطلع الوزارات القطاعية على نحو أكثر منهجية بتحليل جنساني من أجل الوقوف على الاحتياجات البرنامجية والمالية لسد الثغرات التي تعترض المساواة بين الجنسين ولتحسين نوعية البرامج وتعزيز استفادة النساء والفتيات من الخدمات المقدمة في تلك القطاعات. ويتبع أحيانا أيضا نهج قائم على الحقوق في عمليات التخطيط والميزنة.

٨ - ولاحظ المشاركون أيضا ترسخا في الإرادة والالتزام السياسيين وتزايدا في التدابير الرامية إلى تعزيز قدرة كبار الموظفين والموظفين التقنيين على استخدام المنهجيات

ذات الصلة. ويمكن أن تساعد الأدوات التي يسهل استخدامها ومنهجيات تتبع الميزانيات الوزارات القطاعية والحكومات المحلية في تحديد الأهداف والنتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في ميزانياتها. ويسهم أيضا توفير المساعدة والدعم التقنيين وتقديمهما في تحسين عمليات التخطيط والميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية. وتبذل جهود مطردة من أجل بناء وتعزيز قدرة الموظفين الحكوميين على كل من الصعيد الوطني والمحلي والقطاعي، باعتبار ذلك عاملا رئيسيا في ضمان إضفاء الطابع المؤسسي على الميزنة والتخطيط المراعيين للمنظور الجنساني. وتسهم الآليات المؤسسية التي تقودها وزارات المالية في تعزيز القدرات على مستوى الحكومات ككل وفي توسيع نطاق الإنصاف على الصعيد المالي. ويشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا سبيلا ناجحا لتعزيز المعرفة بشأن الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالتخطيط والميزنة المراعيين للاعتبارات الجنسانية.

٩ - واتخذت خطوات لتعزيز دعم التخطيط والميزنة المراعيين للاعتبارات الجنسانية وتبنيهما وتقييمهما، ولتحقيق استدامتهما. وأشار المشاركون إلى إحراز تقدم في وضع واستخدام منهجيات تتبع التمويل والأداء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتوضع أحيانا المعلومات المجمعة عن طريق نظم تتبع الميزانيات في متناول الجمهور من أجل توعية المواطنين بسياسات وإجراءات الحكومات وكفالة المساءلة والشفافية. ويمكن أن يسهم تعميم هذه المعلومات في إحراز تقدم وتحسن مستمرين في نطاق ونوعية تمويل المساواة بين الجنسين. وفي بعض الحالات، تستخدم نهج مبتكرة لكي تعمم على الجمهور المعلومات المتعلقة بالميزانيات وبالسبل التي ينتفع منها كل من المرأة والرجل، تشمل الرسوم الهزلية والرسوم المتحركة. ويضطلع الإعلام أيضا بدور هام من حيث تنشيط الحوار العام وتشجيع المساءلة فيما يخص استخدام الموارد العامة.

١٠ - ولئن أكدت المناقشات الحاجة إلى المضي في توفير البيانات المبوبة بحسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية من أجل تيسير قياس النتائج وتقييم التقدم، أشير إلى أن جمع مثل تلك البيانات شهد تزايدا في وتيرته من خلال استحداث الطلب عليه، مثلا عن طريق وضع نقاط مرجعية في قياسات الأداء في الخطط القطاعية.

١١ - وشدد المشاركون على الدور الرئيسي للآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين في الدعوة إلى زيادة تمويل المساواة بين الجنسين. وتلك الآليات باعتبار موقعها في أعلى المستويات الحكومية واستفادتها من دعم مراكز الاتصال والوحدات المعنية بالقضايا الجنسانية في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية، توفر القيادة على صعيد تعزيز مراعاة تعميم المنظور الجنساني في جميع القطاعات الحكومية ودعم تنفيذ الالتزامات على المستويين الوطني والعالمي، مثل الالتزامات الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي منهاج عمل بيجين. وقد أحرز بعض التقدم على صعيد زيادة تمويل الآليات الوطنية والوحدات

ومراكز الاتصال المعنية بالقضايا الجنسانية في الوزارات القطاعية من الميزانيات الوطنية من أجل ضمان استمرار عملها وإمكانية التنبؤ فيه.

١٢ - وتقدم الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المساعدة التقنية من أجل تعزيز القدرة الوطنية على وضع الخطط والميزانيات المراعية للاعتبارات الجنسانية. وقد وضعت كتيبات وأدلة من أجل دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التخطيط والميزنة.

التغرات والتحديات التي تعترض التنفيذ

١٣ - رغم التقدم المحرز، أوضح المشاركون أن الجهود الوطنية المبذولة في مجال تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد أعاققتها الأزمة المالية والاقتصادية. وأسفرت في بعض الحالات القيود المالية التي أدى إليها تآكل الدخل العام إلى تقليص النفقات العامة، ولا سيما الإنفاق الاجتماعي في مجالات من قبيل التعليم والصحة، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على المرأة والفتاة.

١٤ - ويظل أيضا الافتقار لأطر الرصد الخاصة بتقييم أثر أهداف المساواة بين الجنسين ونتائجها المحققة بالاستعانة بالموارد العامة يشكل تحديا هاما يعترض سبيل التقدم السريع. وثمة حاجة إلى أطر محكمة لتيسير تقييم أداء القطاع العام، تشمل مؤشرات رصد النتائج والاستثمارات، ونقاط مرجعية لتحسين الأداء. وتظل أيضا أدوات تقييم مدى ما يؤدي إليه التمويل من تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية والاستهداف المؤكد للمرأة بكفاءة وإنصاف من أجل معالجة أولويات المرأة أدوات غير كافية. وينبغي إدماج بيانات الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية في أطر الرصد تلك حتى يتسنى رصد تمويل المساواة بين الجنسين.

١٥ - وينبغي الاضطلاع بالمزيد من العمل من أجل تحسين سبل الاستفادة من تجارب الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين في تعزيز وبناء القدرة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني والاستفادة منها في أعمال التخطيط والميزنة والبرمجة والتقييم المراعية للاعتبارات الجنسانية.

١٦ - وثمة أيضا حاجة إلى تعزيز التفاعل فيما بين دعاة المساواة بين الجنسين والوكالات الحكومية القطاعية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بجميع الجوانب ذات الصلة بالتخطيط والميزنة. وفضلا عن ذلك، ينبغي للمستعملين أن يطالبوا بتحسين نوعية البيانات حتى يتسنى تحفيز إنتاج البيانات المبوبة بحسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية والمساعدة في إتاحتها أكثر وتوسيع نطاقها وتحليلها.

توصيات من أجل تسريع التنفيذ

١٧ - بناء على التجربة المكتسبة والممارسات الجيدة، أوصى المشاركون باتخاذ الإجراءات التالية من أجل تسريع تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها:

(أ) تحفيز النقاشات الجارية على مستوى السياسات بشأن نماذج التنمية الشاملة للجميع والمركزة على الناس والمتخذة من حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة مرتكزا لها،

(ب) تحديد التدابير وخيارات السياسات التي تكفل التعافي من الأزمات الاقتصادية والمالية وتفضي إلى نتائج مراعية للاعتبارات الجنسانية في مجال التنمية،

(ج) مواصلة تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية لتعميم مراعاة منظورات المساواة بين الجنسين على صعيد التخطيط والميزنة الوطنيين، ولا سيما في وزارات المالية والوزارات القطاعية والحكومات المحلية،

(د) اعتماد تدابير من أجل تعزيز مشاركة المرأة في عمليات التخطيط والميزنة على المستويين الوطني والمحلي،

(هـ) تعزيز قدرة الآليات الوطنية على النهوض بالمرأة لكي تؤدي دورا رئيسيا في تعبئة الدعم لتنفيذ استراتيجيات وخطط المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ودعم مراعاة تعميم المنظورات الجنسانية في الخطط والميزانيات القطاعية، وفي الدعوة إلى التخطيط والميزنة المراعيين للاعتبارات الجنسانية،

(و) وضع أطر للرصد تضم أهدافا ومؤشرات قابلة للقياس من أجل تقييم التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومدى كفاية تمويل المساواة بين الجنسين،

(ز) كفالة ربط الجهود الرامية إلى الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية بالتمويل وبنقاط مرجعية قابلة للقياس مخصصة للنتائج،

(ح) زيادة إتاحة البيانات المبوبة بحسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية، بسبل منها الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية.